الأمم المتحدة

A/HRC/RES/20/21

الجمعية العامة

Distr.: General
18 July 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة العشرون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان*

٢١/٢٠
تقديم المساعدة إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦،

وإذ يسلّم بأن السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي الدعائم التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يُعيد تأكيد احترامه لسيادة الصومال وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي ووحدته،

وإذ يشير إلى قراري مجلس حقوق الإنسان ١/٥ بشأن بناء مؤسسات المجلس و٢/٥ بشأن مدونة قواعد سلوك المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للمجلس المؤرخين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وإذ يشدد على أن يضطلع المكلف بولاية بواجباته وفقاً لهذين القرارين ومرفقيهما،

* سترد القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تقرير المجلس في دورته العشرين (A/HRC/20/2)، الفصل الأول.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يرحب ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠١٢ والبيان الصحفي الذي أصدره مجلس الأمن في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة الصوماليون من أجل تحقيق الاستقرار والمصالحة، بما في ذلك حماية المدنيين وحقوق الإنسان، عن طريق وضع الأسس اللازمة لنظام دستوري ونظام حكم تمثيلي وشامل للجميع وخاضع للمساءلة،

وإذ يرحب بالجهود المبذولة لضمان مشاركة المرأة مشاركة مفيدة في العملية السياسية وتشكيلها ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من أعضاء البرلمان الجديد، ولتكريس دور المرأة في الدستور الجديد،

وإذ يسلّم بالتزام وجهود الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولا سيما بالتزام وجهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وإذ يسلّم أيضاً بعمل تلك الدول المساهمة في البعثة، بما فيها بلدان المنطقة، من أجل دعم المساعي الرامية إلى تحقيق الأمن والمصالحة والاستقرار، وبجهود المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الإقليميين لمساعدة الصومال في إعادة الاستقرار والسلام والأمن وكذلك سيادة القانون إلى إقليمه الوطني،

وإذ يثني على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لما تبذله من جهود، بناء على طلب مجلس السلام والأمن، من أجل تقليل الإصابات بين المدنيين إلى أدنى حد أثناء عملياتها، التي تشمل دعم البعثة في عام ٢٠١١ لسياسة النيران غير المباشرة، وإذ يشجع البعثة على تكثيف جهودها في هذا الصدد، وإذ يشجع أيضاً الاتحاد الأفريقي على دعم البعثة في الجهود التي تبذلها لزيادة وعي جنودها بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتدريبهم في هذا المجال،

وإذ يرحب بعمل الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال،

وإذ يسلّم بالمشاركة البناءة للحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية الصومالية في الاستعراض الدوري الشامل، وإذ يشجع الجهود المتواصلة في هذا الصدد،

وإذ يرحب بتوقيع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢، مذكرة التفاهم بشأن "تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في مجال حقوق الإنسان"،

وإذ يسلّم بالحاجة إلى دعم دولي طويل الأجل في مجال حقوق الإنسان في الصومال،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء استمرار الانتهاكات والاعتداءات التي ترتكبها أطراف النزاع ضد الأطفال، بما فيها العنف الجنسي، وعلى الخصوص في مناطق النزاع أو الانتقال في الصومال، وبما في ذلك استخدام هذه الأطراف للأطفال الجنود وتجنيدهم بشكل غير قانوني، وإذ يساوره القلق إزاء استمرار موت الأطفال وإصابتهم وتشريدهم نتيجة للنزاع المسلح،

وإذ يلاحظ أن العملية السياسية في الصومال بلغت مرحلة حرجة، إذ لم يبق سوى شهرين لنهاية الفترة الانتقالية، التي تحل في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، وإذ يتطلع إلى اختيار حكومة تخلف الحكومة الحالية،

وإذ يشدد على تصميم المجتمع الدولي، حسبما أعرب عنه مجلس الأمن في قراره ٢٠٣٦(٢٠١٢) المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، على اتخاذ تدابير ضد كل من الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية المتورطة في الأعمال الرامية إلى تقويض عملية السلام والمصالحة في الصومال، بما فيها خارطة الطريق،

١- *يعرب عن قلقه البالغ المستمر* إزاء حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في الصومال؛

٢- *يدين بشدة* انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والمنهجية المرتكبة ضد السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان، ولا سيما على يد حركة الشباب والجماعات التابعة لها، ويدعو إلى وقف هذه الانتهاكات فوراً؛

٣- *يعرب عن بالغ قلقه* إزاء استمرار الاعتداءات المرتكبة ضد الصحفيين في الصومال، ويحث جميع الأطراف على الإحجام عن العنف المتعمد ضد الصحفيين وعن مضايقتهم، وعلى احترام حرية التعبير؛

٤- *يهيب* بالصومال أن يفي بالتزاماته بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

٥- *يشدد* على أن حماية حقوق الإنسان واحترامها وإعمالها ستكون عناصر ضرورية لمشروعية أي قيادة سياسية صومالية في المستقبل؛

٦- *يهيب* بالحكومة الاتحادية الانتقالية وأي حكومة تخلفها أن تضمن إدراج آليات الامتثال لحقوق الإنسان في الصكوك والمؤسسات على كل من الصعيدين الوطني ودون الوطني، وأن تعترف بأهمية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

٧- *يهيب* بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنفذ بسرعة مذكرة التفاهم بشأن "تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في مجال حقوق الإنسان"، ويحث الدول الأعضاء على دعم المفوضية السامية وجهود السلطات الصومالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني في هذا الصدد؛

٨- *يحث* جميع الأطراف على تيسير وصول المساعدة الإنسانية بسرعة ودون عوائق؛

٩- *يشجع* الحكومة الاتحادية الانتقالية، والحكومة التي تخلفها، والاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على تكثيف جهودها لتيسير وصول المساعدة الإنسانية بسرعة ودون عوائق، كما يشجع الاتحاد الأفريقي على دعم البعثة في زيادة وعي

جنودها بحقوق الإنسان والقانون الإنسان الدولي وتدريبهم في هذا المجال، وكذلك في حماية المدنيين، بدعم من المجتمع الدولي، ويلاحظ في الوقت نفسه أن هناك ترابطاً بين وصول المساعدة الإنسانية وأمنها وإعمال حقوق الإنسان، وأن جهود المساعدة ينبغي أن تضع هذا الترابط في الاعتبار؛

١٠- *يحث* جميع الأطراف على اتخاذ خطوات فورية لحماية الأطفال ووضع حد للاعتداءات والانتهاكات المرتكبة ضدهم، ويدعو، بوجه خاص، إلى نهاية فورية لتجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم بشكل غير قانوني؛ ويرحب بجهود الحكومة الاتحادية الانتقالية الرامية إلى وضع خطة عمل مع الأمم المتحدة في صيغتها النهائية لوضع حد لاستخدام الأطفال الجنود، ويشدد على أهمية توقيع تلك الخطة وتنفيذها فوراً؛ ويدعو الحكومة الاتحادية الانتقالية، وكيانات الأمم المتحدة المعنية، وغير ذلك من الجهات إلى تعزيز جهود حماية الطفل، بوسائل منها ضمان توفير الموارد الكافية لهذه الجهود؛

١١- *وإذ يعرب عن قلقه* إزاء الاعتداءات والانتهاكات المرتكبة ضد النساء في الصومال، بما فيها العنف الجنسي، وإذ يشدد على الحاجة إلى المساءلة عن جميع هذه الاعتداءات والانتهاكات؛

١٢- *يحث* جميع الأطراف على اتخاذ خطوات فورية لحماية النساء ووضع حد للاعتداءات والانتهاكات المرتكبة ضد حقوقهن الإنسانية، وبخاصة العنف الجنسي، ويشدد على الحاجة إلى المساءلة عن جميع هذه الاعتداءات والانتهاكات، ويهيب بالحكومة الاتحادية الانتقالية، والحكومة التي تخلفها، والسلطات الإقليمية الصومالية أن تتخذ جميع الخطوات الضرورية لتمكين النساء من مشاركة كاملة ومتساوية في منع النزاع وإدارته وتسويته، وكذلك في بناء السلام والعمليات السياسية؛

١٣- *يثني* على الدول الأطراف التي قدمت مساعدة سخية في مجال التعليم، ومن جملتها تركيا، ويدعو الدول الأطراف إلى اتباع ذلك المثال، في أمور من جملتها تقديم برامج تدريبية للصحفيين الصوماليين من أجل دعم دورهم البارز في تعزيز حقوق الإنسان من خلال حملات التوعية العامة وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٢/١٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩؛

١٤- *يقرر* تمديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال لسنة واحدة، اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بهدف زيادة تقديم المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان وتدفقها إلى الصومال إلى أقصى درجة، بغية دعم الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية، والحكومة التي تخلفها، والسلطات دون الوطنية الصومالية لضمان احترام حقوق الإنسان وتعزيز نظام حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية وانتخابات رئيس البرلمان، وكذلك مهام انتقالية رئيسية أخرى يجب استكمالها، وإسداء المشورة للحكومة الاتحادية الانتقالية والحكومة التي تخلفها، وكذلك للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بشأن

الخطوات التي ينبغي اتخاذها لضمان أن تكون البيئة مواتية لممارسة حرية تبادل الأفكار والآراء وإجراء الانتخابات؛ ويطلب إلى الخبير المستقل أن يقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والعشرين عن حالة حقوق الإنسان وتنفيذ التعاون التقني في الصومال؛

١٥- *يحث* نظام الإجراءات الخاصة والمكلفين بولايات مواضيعية على التعاون مع الخبير المستقل المعني بالصومال والتنسيق معه بشكل كامل؛

١٦- *يطلب* إلى المفوضية السامية أن تقدم إلى الخبير المستقل كل ما يلزمه من مساعدة بشرية وتقنية ومالية للاضطلاع بولايته؛

١٧- *يهيب* بجميع الأطراف أن تضمن توطيد التقدم المحرز في مؤتمر لندن بشأن الصومال، الذي عُقد في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، من خلال العمل الفعال، وأن تضاعف جهودها لدعم شعب الصومال في بحثه عن مستقبل أفضل لبلده؛

١٨- *يرحب* بنتائج مؤتمر اسطنبول الثاني بشأن الصومال، الذي عُقد في ١ و٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، التي كررت التأكيد، بوجه خاص، على أن احترام حقوق الإنسان يجب أن يكون في صميم عملية السلام، وأهابت بالسلطات الصومالية أن تواصل إنجاز التزامها بدعم حقوق الإنسان وسيادة القانون وأن تضع حداً لثقافة العنف والإفلات من العقاب؛

١٩- *يرحب أيضاً* بنتائج اجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال الذين نظمته حكومة إيطاليا في روما في ٢ و٣ تموز/يوليه ٢٠١٢؛

٢٠- *يقرر* إبقاء هذه المسألة قيد نظره.

الجلسة ٣٣
٦ تموز/يوليه ٢٠١٢

[اعتمد دون تصويت.]